الميزة التنافسية للاقتصاد العراقي في ظل تراجع مؤشرات الاقتصاد المعرفي (دراسة تحليلية)

عبد الوهاب محمد جواد الموسوي
جامعة الكوفة – النجف – العراق

هناء سعد شبيب الطيب عمر احمد
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا– السودان

wahab.almusawi@yahoo.com

الملخص :

نتيجة الظروف الاستثنائية التي مر بها العراق منذ عام 1990، فضلا عن الاحتلال والتدهور الأمني، كل ذلك وما سبقه من اوضاع تسببت بمجموعها في تراجع ملحوظ للواقع الاقتصادي وأفقد العراق الميزة التنافسية التي كان من الممكن أن يضطلع بها في حال أعطى الاهتمام المطلوب للارتقاء بمؤشرات الاقتصاد المعرفي التي من شأنها أن تسهم إسهاما فاعلا في خلق قاعدة إنتاجية قادرة على المنافسة.ويرصد البحث مؤشرات الميزة التنافسية في الاقتصاد العراقي، مركزا على الدور السلبي الذي تلعبه أسعار الصرف الحقيقية في اعاقة تنافسية الاقتصاد، فضلا عن اعتماده المفرط على إنتاج وتصدير سلعة وحيدة هي النفط الخام، إضافة إلى المؤشرات التنافسية الأخرى (تكلفة وحدة العمل،رأس المال البشري، الخدمات العامة والبنى التحتية). وقد خلص البحث إلى أن هذه المؤشرات أصبحت متدهورة بفعل السياسات الخاطئة وعدم التفات صناع القرار الاقتصادي الى أهمية تنويع الاقتصاد وزيادة تنافسيته.

The Competitive Advantage of the Iraqi Economy Under the Decline of Indicators of the Knowledge Economy (analytical study)

Abdul Wahab M. Jawad Al-Musawi
University of Kufa- Iraq
Hanaa Saad Shebib Al-Tayeb Omar Ahmed
Sudan University of Science and Technology
wahab.almusawi@yahoo.com

Abstract:

Due to the exceptional circumstances by Iraq since 1990, as well as the occupation and the deterioration of security, all of this and the previous circumstances caused a total decline in the economic reality and the loss of Iraq the competitive advantage that could have been undertaken in the event that gave the attention required to upgrade The indicators of the competitive economy in the Iraqi economy, focusing on the negative role

played by real exchange rates in hindering the competitiveness of the economy, as well as over-reliance on the production of Export of a single commodity is crude oil, in addition to other competitive indicators (cost of labor unit, human capital, public services and infrastructure). The research concluded that these indicators have become degraded by erroneous policies and economic policymakers are not aware of the importance of diversifying the economy and increasing its competitiveness.

المقدمة

على الرغم من أن تراجع التنمية في العراق ليس بالأمر الجديد، إلا ان ذلك أصبح أكثر وضوحاً بعد الاحتلال الامريكي عام 2003، ويعود هذا التزايد في التراجع لعدة عوامل لعل من أبرزها: عدم وجود إستراتيجية ورؤية علمية ذات ملامح واضحة لقيادة وتوجيه الاقتصاد العراقي بكل ما يمتلكه من إمكانات وموارد اقتصادية وبشرية كبيرة نحو النمو والازدهار وخلق الميزة التنافسية التي تمكنه من ولوج السوق العالمية، فضلا عن تغطية السوق المحلية، الأمر الذي أدى الى خسائر فادحة وهدر في الموارد وتراجع في أغلب مؤشرات التنمية الاقتصادية ، فضلاً عن الأضرار الجسيمة التي لحقت بمبدأ العدالة الاجتماعية وما لحق ذلك من عواقب خطيرة.

وتكمن أهمية الميزة التنافسية في تعظيم الاستفادة القصوى من الميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من سلبياته، اذ يشير تقرير التنافسية العالمي إلى أن الدول الصغيرة أكثر قدرة على الاستفادة من مفهوم الميزة التنافسية من الدول الكبيرة، حيث تعطي شركات الدول الصغيرة فرصة الخروج من محدودية الأسواق الصغيرة إلى رحابة السوق العالمية لأن هذه الدول الصغيرة والنامية أصبحت مجبرة على مواجهة هذا النظام، بصفته أحد تحديات القرن الحادي والعشرين..

وتتأتى أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على أبرز معالم الاقتصاد العراقي وفقدانه للميزة التنافسية في أغلب قطاعاته الرئيسة وعدم الاهتمام بالجوانب المعرفية التي من شأنها أن ترقى بالاقتصاد إلى مستويات عالية.

ويهدف البحث إلى التعرف على مفهوم ومضمون الميزة التنافسية، ودراسة أسباب قصور فاعلية الاستثمار في رأس المال البشري وتراجع مؤشرات الاقتصاد المعرفي. وأن جوهر المشكلة التي يجهد البحث في مناقشتها هي التراجع الكبير الذي يعيشه الاقتصاد العراقي اليوم في ظل التقدم المتاح لمختلف اقتصادات العالم في ظل ما يمتلكه العراق من إمكانات ومقومات للنجاح ، وعلى الرغم من ضخامة الإنفاق واضطراد نموه على هذا المجال، إلا أن ما تحقق

على أرض الواقع قياساً بمؤشرات الاقتصاد المعرفي وأدلة التنمية البشرية يوضّح بجلاء أن الفجوة المعرفية مازالت بالغة الاتساع، الأمر الذي يستدل منه على وجود خلل وعدم توظيف هذه الإمكانات بالشكل الصحيح .

هذا وينطلق البحث من فرضية مفادها (أن الاقتصاد العراقي وبسبب عدم محاولته للنهوض بمؤشرات اقتصاد المعرفة وعدم محاولة توظيف تلك الإمكانات والموارد التي يمتلكها بالشكل الأمثل ، فقد أدى ذلك الى فقدانه للميزة التنافسية وعلى المستويات كافة معبرا عنها بالمؤشرات الرئيسة المعبرة عن الميزة التنافسية).

الميزة التنافسية

أختلف أغلب المختصين على تحديد مفهوم دقيق ومحدد للميزة التنافسية ، فينطلق بعضهم من مفهوم ضيق ويختصرها في تنافسية السعر والتجارة، ويميل البعض الآخر لمفهوم أوسع يكاد يشمل جميع جوانب النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يظهر جليا في العدد الكبير للمؤشرات المستعملة لقياس الميزة التنافسية. ويتميز مفهوم التنافسية بالحداثة، وهو يتداخل مع عدة مفاهيم أخرى، من بينها النمو والتنمية الاقتصادية وازدهار الدول، وهذا ما يصعب من تحديد تعريف دقيق للميزة التنافسية، إضافة إلى عامل آخر مهم ألا وهو ديناميكية التغير المستمر لمفهوم الميزة التنافسية، فقد مرّ بمراحل عدة، إذ ظهر بداية في سبعينات القرن الماضي مرتبطاً بالتجارة الخارجية، ومن ثم ارتبط بالسياسة الصناعية خلال المدة 1981–1987 التي عرفت عجزا كبيرا في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية (خاصة في تبادلاتها مع اليابان) ، وعاد الاهتمام به مجدداً مع بداية التسعينات فأرتبط بالسياسة الصناعية، وظهر كنتاج للنظام الاقتصادي العالمي الجديد وبروز ظاهرة العولمة، وكذا التوجه العام لتطبيق اقتصاديات السوق، وحاليا تنافسية الدول تعني مدى قدرتها على رفع مستويات معيشة مواطنيها.[1]

وقد وقع تحول في المفاهيم، فمن مفهوم الميزة النسبية التي تتمثل في قدرات الدولة من موارد طبيعية واليد العاملة الرخيصة، المناخ والموقع الجغرافي التي تسمح لها بإنتاج رخيص وتنافسي، إلى مفهوم الميزة التنافسية وتتمثل في اعتماد الدولة على التكنولوجيا والعنصر الفكري في الإنتاج والتنمية البشرية والاهتمام بمختلف جوانب المعرفة، ونوعية الإنتاج وفهم احتياجات ورغبات المستهلك، مما جعل العناصر المكونة للميزة النسبية تصبح غير فاعلة وغير مهمة في تحديد الميزة التنافسية، وقد ازداد الاهتمام بموضوع التنافسية بوصفها أداة لتحقيق واستدامة النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، وبخاصة فيما يتعلق بأثر تحقيق المزيد من التأثير بالفعاليات الاقتصادية وتوزيع الدخل بين مختلف شرائح المجتمع.[2]

واذا ما أردنا أن نعرّف الميزة التنافسية فأنه يوجد العديد من المقاربات المعتمدة لتعريفها، والتي تشترك جميعها في كون الميزة التنافسية يتم الحديث عنها في الغالب على المستوى الدولي، فضلاً عن المستويات الأخرى كالمحلي والمؤسسي. ومن هذه المقاربات ما يتم التركيز فيها على حالة التجارة الخارجية للدول فحسب، ومجموعة أخرى تأخذ في عين الاعتبار حالة التجارة الخارجية اضافة الى مستويات المعيشة للأفراد، في حين تختص أخرى بمستويات المعيشة للأفراد فقط. وقد أهتم الكتاب والاقتصاديين وكذلك المنظمات والهيئات الدولية بتعريف الميزة التنافسية على مستوى الدول أكثر من تعريفها على مستوى القطاعات والمؤسسات، وتختلف هذه التعاريف بحسب الزاوية التي ينظر منها الى الميزة التنافسية وسنتطرق لأهمها:

إذ تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) الميزة التنافسية على أنها (المدى الذي من خلاله تنتج الدولة وفي ظل شروط السوق الحرة والعادلة، منتجات وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل).[4]

ويرى معهد التنافسية الدولية على أن الميزة التنافسية تمثل قدرة البلد على [5]:

1. قدرته على أن ينتج أكثر وأكفأ نسبيا ويقصد بالكفاءة :

– تكلفة أقل : من خلال تحسينات في الانتاجية و استعمال الموارد بما فيها التقنية والتنظيم.

– إرتفاع الجودة : وفقا لأفضل معلومات السوق و تقنيات الإنتاج.

– الملائمة : وهي الصلة مع الحاجات العالمية، وليس فقط المحلية، في المكان والزمان ونظم التوريد، بالاستناد إلى معلومات حديثة عن السوق و مرونة كافية في الإنتاج و التخزين و الإدارة.

2. قدرته على أن يبيع أكثر من السلع المصنعة و التحول نحو السلع عالية التصنيع والتقنية وبالتالي ذات قيمة مضافة عالية في السوقيين الخارجي والمحلي، و بالتالي يتحصل على عوائد أكبر متمثلة في دخل قومي أعلى للفرد، وذي نمو مطرد، وهو أحد عناصر التنمية البشرية.

3. قدرته على أن يستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يوفره البلد من بيئة مناسبة وبما ترفعه الاستثمارات الأجنبية من المزايا التنافسية التي تضاف إلى المزايا النسبية.

أنواع الميزة التنافسية

تميز العديد من الكتابات بين عدة أنواع من التنافسية هي[6]:

1- تنافسية التكلفة أو السعر : فالبلد ذو التكاليف الأرخص يتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل ويدخل هنا أثر سعر الصرف.

2- التنافسية غير السعرية : باعتبار أن حدود التنافسية معرفة بالعديد من العوامل غير التقنية و غير السعرية، فإن بعض الكتاب يتكلمون عن المكونات غير السعرية في التنافسية .

3- التنافسية النوعية :وتشمل بالإضافة إلى النوعية و الملائمة عنصر الإبداع التكنولوجي، فالبلد ذو المنتجات المبتكرة وذات النوعية الجيدة، والأكثر ملائمة للمستهلك ،ولديه المؤسسات المصدرة ذات السمعة الحسنة في السوق، يتمكن من تصدير سلعة حتى ولو كانت أعلى سعر من سلع منافسة.

4- التنافسية التقنية : حيث تتنافس المشروعات من خلال النوعية في صناعات عالية التقنية.

وانطلاقاً من تعريف الميزة التنافسية على أنها "قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تلقى نجاحاً في الأسواق العالمية وتحافظ على متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي"، يتبين لنا مدى الارتباط الوثيق بين الميزة التنافسية ودور الدولة في تحقيقها ونجاحها، وذلك بتشجيع الأنشطة على توليد وفورات (خارجية) إيجابية، وتحويل الأرباح من الاقتصادات الأجنبية إلى الاقتصاد المحلي، ويتم ذلك عبر تقديم إعانات تنافسية لدعم البحث والتطوير في الصناعة والحد من دخول المنشات الأجنبية إلى الأسواق المحلية. ويمكن تجسيد دور الدولة في تدعيم وتحسين تنافسيتها على المستوى الدولي، بتوفيرها لبيئة أعمال ملائمة، وهذا بتطبيق سياسات اقتصادية ومالية واجتماعية بغية تدعيم تنافسية النشاطات الإنتاجية والخدمية ، وتتمثل في :السياسات المالية والنقدية، وسياسات الاستثمار وتهيئة المناخ الاستثماري، وسياسات تعزيز القدرات التكنولوجية الذاتية، وسياسة إصلاح التشريعات والمؤسسات، وأساليب الممارسة الإدارية الرشيدة، وسياسة تحديث البنية الأساسية المادية، وتحديث الجهاز الحكومي والإداري، وأخيراً سياسة نشر وتداول المعلومات.

وهناك العديد من المحددات للميزة التنافسية التي تعمل بوصفها نظام ديناميكي متكامل وتتفاعل مع بعضها البعض، بحيث يؤثر كل محدد في المحددات الأخرى، ويتأثر هو بدوره ببقية المحددات، وعندما تتحقق جميعها تتمكن الدولة من تحقيق ميزة تنافسية ديناميكية ومضطردة، وتنجح صناعاتها عالمياً، وبالعكس عندما لا يتحقق بعض منها أو تكون غير مدعمة ومحفزة لاستمرارية الميزة التنافسية، تؤدي إلى تآكلها وتدهورها، فإذا لم تقم الدولة بخلق وتنمية عناصر الإنتاج لصناعة معينة، بالمعدلات المرغوب فيها فقد تتدهور الميزة التنافسية لهذه الصناعة. فمثلاً تدهور أحد عناصر الإنتاج ألا وهو اليد العاملة يمكن أن يكون بسبب: تدهور

المهارات المتخصصة للموارد البشرية،أو عدم الاهتمام بمراكز البحث العلمي والتكنولوجي، أو عدم الاهتمام بالمؤسسات التعليمية مقارنة بالدول الأخرى.

مؤشرات قياس الميزة التنافسية

قد يتطابق مفهوما الميزة التنافسية إذا كان تحسين تنافسية المنشأة أو الصناعة قد تحقق مع الاحتفاظ بمستويات التشغيل، ولهذا فإن من المناسب أن يجري التحليل على مستويات ثلاثة : مستوى المشروع، مستوى الصناعة أو القطاع و مستوى الاقتصاد الوطني، ويمكن أيضاً أن يضاف لها مستوى التكامل الإقليمي.

على الرغم من العيوب المعروفة لمؤشر الناتج المحلي الإجمالي(GDP) للفرد أو بقية المؤشرات المشابهة، في التعبير عن التنمية الاقتصادية فإن الناتج المحلي ومعدل نموه يسمحان بالتعبير عن تقدم الأمة أو توجهها نحو ذلك، و يشير تقرير صندوق النقد الدولي إلى أن GDP هو أحسن مؤشر غير كامل عن توليد الثروة، لكنه فيما يتعلق بالتنافسية فإنه لا يميز المداخيل الناجمة عن استنزاف الموارد غير المتجددة مثال النفط ولا المداخيل الناجمة عن استغلال الأصول المتراكمة من جانب الأجيال السابقة، ولا المداخيل من القيمة المضافة الاقتصادية الحقيقية مثل الاختراعات، التقنية وعملية التحويل، فإذا أخذنا هذه القضايا في الاعتبار فإن GDP يبقى مع ذلك أحسن تقريب إحصائي أو مؤشر بديل للتعبير عن توليد الثروة.[7]

لكن من المقبول على نطاق واسع في الأدبيات الاقتصادية أن الميزة التنافسية للبلد لا يمكن أن تختزل إلى مجرد عوامل مثل الناتج المحلي الإجمالي أو الإنتاجية لأن المنشآت تواجه الأبعاد السياسية والتقنية والتعليمية للبلدان المنافسة وكذلك اقتصادياتها، و بهذا فإنه بتزويد المنشآت بمناخ ذي هيكل أكثر فاعلية والمؤسسات والسياسات الفاعلة، تستطيع الأمم أن تتنافس فيما بينها. فالدول تتنافس فيما بينها من خلال السياسات والمؤسسات التي تختارها لتحفيز النمو على المدى البعيد بغرض تحسين المستوى المعيشي لأفرادها، إذا ما كان مجال المنافسة بين الدول هو مجال تحقيق النمو الاقتصادي، ويتأتى لها ذلك بتطبيق السياسات الجيدة والإنفاق الحكومي الجيد ومعدلات الضريبة المنخفضة وأسواق العمل المرنة والنظام السياسي المستقر والنظام القضائي الكفئ والبنية الأساسية والإدارية والتكنولوجية الجيدة. ويؤيد هذه الفكرة الاقتصادي "لسترو ثارو" بقوله أن المنشأة يقع على عاتقها تبني أحسن التقنيات التكنولوجية والإدارية للاستجابة الأولية لتحسين ميزتها التنافسية، وإذا ظهر عدم قدرة المؤسسة على تحسين أدائها نظراً لمعوقات في السوق، بات من الضروري تدخل الدولة. ويتمثل دور الدول

في دعم الميزة التنافسية، بإيجاد المناخ الملائم لكي تستطيع المنشآت تحسين أدائها، ويتجلى هذا في عدة مؤشرات ومظاهر في الحياة الاقتصادية أهمها[8]:

1. استقرار البيئة الاقتصادية الكلية من خلال تدني معدلات التضخم وتمويل عام ملموس، ومعدلات ضريبية تنافسية.
2. إزالة كافة معوقات التجارة وتطوير أسواق عالمية تنافسية ومفتوحة.
3. تدعيم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بإزالة كافة الأعباء غير الضرورية على نشاطها الاقتصادي.
4. تحرير الأسواق بغية عملها بكفاءة، وتحفيز الأفراد والمنشآت من خلال إصلاح الضرائب المفروضة عليهما.
5. ضمان بيئة مواتية للاستثمار المحلي، وتحسين الخدمات المقدمة من قبل الحكومات مثل التعليم.

وهناك العديد من مؤشرات الميزة التنافسية، فبعض الدراسات تقتصر هذه المؤشرات على عدد محدود مثل : أسعار الصرف الحقيقية المستندة إلى مؤشرات أسعار المستهلك، قيمة وحدة التصدير للسلع المصنعة، السعر النسبي للسلع المتاجر بها وغير المتاجر بها، تكلفة وحدة العمل المميزة في الصناعة التحويلية، إلا أن الإنجاز الحقيقي لكل منها في تفسير تدفقات التجارة ليس كاملا.

يمكن أن لا يتطابق مفهوم الميزة التنافسية المعرف بشكل مفصل على مستوى المنشأة أو الصناعة أو القطاع مع مفهوم الميزة التنافسية على مستوى الاقتصاد الوطني، فيمكن مثلا أن تتحقق ميزة تنافسية للمنشأة عبر تقليص حجم المدخلات كالتخلص من العمالة مثلاً، فإذا كان نمو الإنتاجية قد تحقق من خلال تقليص مدخل العمل عوضاً عن زيادة المخرج لمستوى معين من مدخل العمل، فإن جانباً من المنافع المحققة على مستوى المنشأة يمكن أن يقابلها على مستوى الاقتصاد الوطني نقصاً في الدخل و الرفاه العام ينجم عن التخلص من العمالة ما لم يتم استيعاب تلك العمالة في منشآت أو مشاريع أخرى.

الاقتصاد المعرفي

هناك عدد من التعاريف للاقتصاد المعرفي وتتمحور اغلبها حول اعتماد الاقتصاد على الأفكار والمعرفة والابتكار والتكنولوجيا الحديثة بوصفها دعامات أساسية للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وتحسين الميزة التنافسية. ويذهب البعض إلى أن الاقتصاد المعرفي هو الاقتصاد القائم على اكتساب وتوليد ونشر وتطبيق المعرفة لدفع عجلة النمو ولتواصل التنمية في المدى البعيد. وبهذا المعنى فهو الاقتصاد الذي تحرّكه الأفكار والمعرفة بدلا من الموارد التقليدية،فهو

اقتصاد يقوم على إنتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها في تحريك عملية النمو وتكوين الثروة وإيجاد فرص العمل الجديدة في الصناعات المختلفة.[8]

وتتمثل أهم الركائز المعتمدة لاقتصاد المعرفة : [9]

-نظام تعليمي وتدريبي متطوّر لتوفير العمالة المؤهّلة والماهرة.

-بنية معلوماتية حديثة لتيسير اكتساب وتطبيق المستجدّات من المعارف والتقنيات.

-نظام فعال لتنمية القدرات البحثية والملكات الابتكارية.

-إطار مؤسسي ومناخ اقتصادي موافقين لاكتساب المعرفة ونشرها وللتوزيع الكفء للموارد.

وفي إطار تحليل الوضع الراهن للاستثمارات في مجال تنمية رأس المال البشري من منظور الفاعلية والكفاءة وتقويمه، كما يتوضح ذلك من خلال تجارب بعض الدول والاقتصادات الناشئة ذات السبق المعرفي، ثم تنطلق من تشخيص الأوضاع القائمة والدروس المستخلصة من التجارب الدولية إلى تقرير المتطلبات والأولويات ومحاور التحرّك التي من شأنها تعزيز دور الاستثمارات الموجّهة للتنمية البشرية في بناء الاقتصاد المعرفي على وفق رؤية طويلة الامد تطرح أهدافاً وسياسات وآليات تنفيذ محدّدة.

مؤشرات الميزة التنافسية في الاقتصاد العراقي

هناك العديد من المؤشرات، الخاصة بالتنافسية والتي تمكننا من دراسة وقياس شدة التنافس، في بيئة أي قطاع إقتصادي، من هذه المؤشرات نجد®[10]

1- أسعار الصرف الحقيقية

يلعب سعر الصرف الحقيقي (أي المستند إلى مؤشرات أسعار المستهلك) دورا مهما في تحقيق الميزة التنافسية في أي اقتصاد، اذ انه يربط علاقة الاقتصاد بالاقتصاد العالمي، وتؤثر المبالغة في تحديده بتدهور هذه الميزة، لانه عندها ستصبح السلع الاجنبية أرخص في السوق المحلي، ويجعل المنتجات المحلية غير قادرة على المنافسة في الاسواق الاقليمية والدولية نتيجة ارتفاع أسعارها الحقيقية.

لقد نجحت السلطة النقدية في العراق بتثبيت سعر الصرف، ونقول تثبيت وليس استقرار، لانها نجحت منذ عام 2005 في تحقيق استقرار شبه دائم في سعر صرف الدينار العراقي ازاء الدولار الامريكي عند سعر وسطي 1237 دينار للدولار الواحد، وعلى الرغم من النتائج الايجابية على اوضاع المعيشة، وما كان من المفترض ان تحدث هذه السياسة من نتائج ايجابية بالنسبة لعملية جذب الاستثمار الاجنبي الى البلد، إلا ان عملية تثبيت سعر الصرف قد ادت الى نتائج سلبية أضرت بتنافسية الاقتصاد العراقي من خلال عدم مواكبة سعر الصرف

لمعدلات التضخم في اسعار المستهلك، المسيطر عليها بفضل سياسة البنك المركزي المتشددة، والتي زادت من معدلات الاستيراد للكثير من السلع والخدمات الاجنبية بما أضر بالمنتجات المماثلة محليا.

ولو أخذنا بنظر الاعتبار التغيرات الحاصلة في اسعار المستهلك خلال المدة 2007-2015، فان سعر الصرف كان ينبغي أن يتحرك الى حوالي 1400 دينار للدولار، ليواكب التغيرات الحاصلة في تلك الأسعار، الا ان عملية التثبيت جعلت قيمة العملة العراقية تصبح مبالغا فيها، وهو أمر كانت الحكومة تفضله في ظل الطفرة النفطية خلال السنوات ما قبل عام 2015، لأنه يعني زيادة قدرتها ومواطنيها على شراء السلع والخدمات الأجنبية بالذات بدنانير اقل مبالغ في تقدير قيمتها. وهي اليوم تواجه حالة مناقضة نتيجة تدهور أسعار النفط، الأمر الذي يعني أن دولارات أقل ستجلب دنانير اقل، في ظل ارتفاع إنفاقها العام.

شكل (1): معدل سعر الصرف على وفق مزاد البنك المركزي العراقي للمدة (2004-2015)

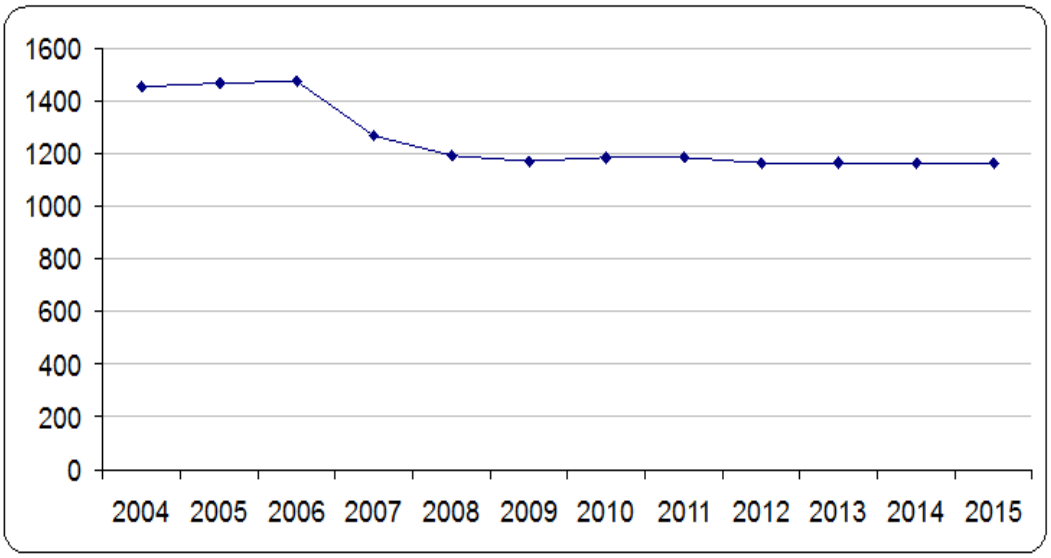

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية ، سنوات متفرقة

2- رأس المال البشري

يعد رأس المال البشري احد القوى الدافعة إلى مجتمع المعرفة، وتحسين تنافسية الاقتصاد، لقد أدت سنوات العقوبات الاقتصادية، ومن بعدها سنوات الاحتلال الأمريكي إلى تدهور في مؤشرات رأس المال البشري، اذ ارتفعت معدلات الأمية، وزادت نسب تسرب الأولاد والبنات من المدارس، وتراجعت معدلات الالتحاق بالمستويات التعليمية المختلفة، وتدهورت نوعية مؤسسات التربية والتعليم، تحت ضغط نقص الموارد المادية والبشرية، والتدهور الامني.

ومن نتائج هذه العوامل هو استمرار التدهور في رأس المال البشري الأمر الذي يجد دليله في استمرار معدلات الأمية مرتفعة بين السكان بحدود 18%، فضلا عن ارتفاعها بين الشباب بعمر (15–29)سنة (15%)، في الوقت نفسه نجد ان معدلات الالتحاق الصافي بالمرحلة الثانوية ما يزال متدنيا (48.6% عام 2011)[11].

ان واحدة من أهم مشكلات التعليم في العراق هي تدني نوعيته، وعدم استدامته، وعدم شموله جميع مراحل الإنسان العراقي اذ ما يزال الالتحاق بالتعليم ما قبل الابتدائي متدنيا جدا، الامر الذي يؤثر سلبا في التكوين المعرفي للافراد، فضلا عن أن معدلات الالتحاق تتناقص بشكل حاد مع ارتفاع المستوى التعليمي حتى تصل الى اقل من 20% في التعليم الجامعي. اذ أن الارتقاء بمستوي التعليم ونوعيته يساعد الافراد على تحسين الأداء والتواصل مع البرامج التعليمية، بخاصة وأن نوعية التعليم الجيدة تقوم على أساس الاستثمار في الإنسان والاقتصاد، بحيث يوفي التعليم باحتياجات سوق العمل. واذا كانت أوضاع التعليم قبل الاحتلال غير خالية من المشاكل المعروفة في البلدان العربية عموماً، فأنها بحسب العديد من الدراسات والمؤشرات قد ازدادت سوءاً بعد عام 2003، وبحسب تقارير الأمم المتحدة فأن نسبة الالتحاق الصافي بالتعليم الأساسي قد بلغت 46% في العام الدراسي 2007/2006 مقارنة ب86% في العام الذي سبقه.[12]

وتبرز في هذا المقام ظاهرة تدني الاستخدام المجتمعي والاقتصادي للعلم والتكنولوجيا الإبداعية لزيادة الناتج المحلي الإجمالي وتسريع وتيرة نموه بما يحقق رفاهية المجتمع، ويعظم العائد الاستثماري الناتج عن هذا التوظيف لخدمة عملية التنمية والتحديث.

وعلى الرغم من توافر العراق على مؤسسات كبيرة للتعليم العالي والبحث العلمي تضم 21 جامعة، فضلا عن عشرات مراكز الأبحاث العلمية، إلا انه يمكن ملاحظة استمرار تدني مؤشرات النشر العلمي التي تعد من ابرز مؤشرات إنتاج المعرفة، كما انه ما تزال هناك فجوة كبيرة بين عملية البحث العلمي وتوظيف نتائجها في العملية الاقتصادية. وما يزال عدد براءات الاختراع ضئيلا جدا بالمقارنة مع المعدلات العالمية.

وعلى وفق ذلك ما تزال عملية توظيف العلم والتكنولوجيا في خدمة الاقتصاد العراقي بعيدة المنال، لذا اصبح من الصعوبة على الاقتصاد توفير فرص العمل الجديدة، وعدم الاستغلال الاستثماري لنتائج البحوث العلمية والاختراعات، وغياب التعليم والتدريب النوعي، لخدمة عملية التنمية المستدامة.

3- الخدمات العامة والبنى التحتية

تلعب الخدمات العامة والبنى التحتية دورا مهما في تعزيز الميزة التنافسية للاقتصاد من خلال الوفورات الخارجية التي توفرها، وإمكانية تقليل التكاليف بالنسبة للمنتجين، فضلا عن تحفيز

الاستثمار، ويعاني العراق من تدهور في بناه التحتية وتدني كفاءة الخدمات العامة، ولعل أبرز هذه الخدمات وأكثرها إضرارا بالاقتصاد هي عدم الانتظام في تجهيز الطاقة الكهربائية، الأمر الذي أثر سلبا على واقع المنشآت الصناعية، واضطرها إلى إيجاد مصادر بديلة للشبكة الوطنية، مما زاد من حجم التكاليف التي تتحملها، ومن ثم أدى إلى تقليل تنافسيتها.

4- توافر عوامل الإنتاج

تعاني البلدان النامية عموما، ومنها العراق من الندرة في عوامل الإنتاج، وبخاصة عنصري التنظيم ورأس المال، الأمر الذي يعني استمرار حالة التخلف وضعف ميزته التنافسية. وإن من أبرز مظاهر هذا الغياب هو الضعف الواضح لنشاط القطاع الخاص، ومحدودية دوره في قيادة عملية التنمية والاضطلاع بها. إذ ما تزال الدولة تهيمن على مجمل النشاط الاقتصادي، وما يزال دور القطاع الخاص هامشيا أو مقاولا طفيليا مع الدولة الريعية.

النتائج والمقارنة

لمعرفة الميزة التنافسية تم تطبيق بيانات واقعية لعدد من الدول العربية (السعودية – الأردن ومصر) عبارة عن الناتج المحلي الاجمالي وعدد السكان لكل من الدول المدروسة وذلك للمدة (1991- 2012)نسبة لصعوبة توفر البيانات تم الاعتماد على المدة المذكورة مستخدمين في ذلك بعض الطرق الاحصائية في التحليل مثل المتوسطات والانحراف المعياري والخطأ المعياري، كما تم استخدام تحليل التباين لمعرفة الفروق في الناتج المحلي الاجمالي بين الدول باعتباره المكون الرئيسي للميزة التنافسية والذي على اساسه يتم تطبيق المعيار او المقياس ومن خلال استخدام البرنامج الإحصائي الجاهز(Statistical Package for Social Sciences (SPSS Ver.20))).

جدول (1):الناتج المحلي الإجمالي للعراق بالأسعار الجارية ومعدل نموه ومتوسط دخل الفرد للمدة (1991- 2016)

السنوات	عـــــدد السكان (مليون نسمة)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	متوسط دخل الفرد (ألف دولار)	الرقم القياسي – للناتج المحلي الاجمالي
1991	18.419	2392.6	129.9	-
1992	18.949	2960.56	156.2	1.24
1993	19.478	1730.66	88.9	0.72
1994	20.007	1562	78.07	0.65
1995	20.536	7500	365.2	3.13
1996	21.124	8300	392.92	3.47
1997	22.046	15300	694.0	6.39
1998	22.702	18100	797.29	7.56
1999	23.382	23700	1013.6	9.91
2000	24.086	20969	870.59	8.76
2001	24.813	17682	712.61	7.39
2002	25.565	17437	682.07	7.29
2003	26.340	10621	403.23	4.44
2004	27.139	24700	910.13	10.32
2005	27.963	32116	1148.52	13.42
2006	28.811	54475	1890.77	22.77
2007	29.682	69556	2343.37	29.07
2008	31.895	107672	3375.83	45.00
2009	31.664	94291	2977.86	39.41
2010	32.490	110129	3389.63	46.03
2011	33.338	153032	4590.3	63.96
2012	34.208	189611	5542.88	79.25
2013	35.031	234600	6696.93	98.05
2014	35.992	234650	6519.50	98.07
2015	36.210	179640	4961.06	75.08
2016	37.203	171489	4609.55	71.67

المصدر:1ــ وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للإحصاء،المجموعة الإحصائية السنوية، لسنوات مختلفة، صفحات متعددة. 2– صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لسنوات مختلفة، صفحات متعددة

ان الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية العراق في العام 1991 بلغ 2392.6 مليون دولار كما بلغ متوسط دخل الفرد 129 دولار ولكنه بدأ ينخفض في السنوات التالية حتى العام 1994، لكن بعد ذلك شهد ارتفاعاً ملحوظا، إذ بدأ بالارتفاع في عام 2004 وأخذ هذا الارتفاع بالتواصل إلى عام 2008 الذي بلغ نحو 107672 مليون دولار، ثم انخفض إلى 94291 مليون دولار عام 2009 وهذا الانخفاض جاء بسبب انخفاض أسعار النفط خلال هذا العام، ثم

ارتفع بعد ذلك في عام 2010 و 2011 و 2012 و2013 و2014 الا انه انخفض بشكل كبير في الاعوام 2015 واستمر في الانخفاض في العام 2016 حيث بلغ 171489 مليون دولار .أما متوسط دخل الفرد فأنه كان 129.9 ألف دولار عام 1991، ثم بدا في الارتفاع والانخفاض الي العام 2016 حيث بلغ متوسط دخل الفرد في العراق 4609.55 الف دولار.

شكل (2): الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (1991- 2016)

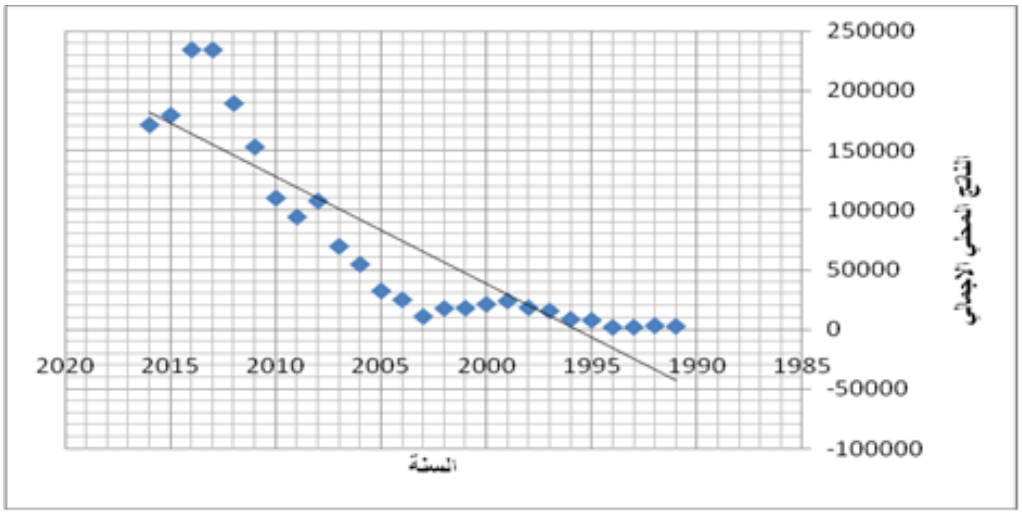

الشكل من إعداد الباحثين

وقد بلغ متوسط الناتج المحلي الجمالي خلال الفترة المدورسة 69392.92 بانحراف معياري 77574.56وخطا معياي 33024.305 في حين بلغ متوسط عدد السكان 27.272 مليون نسمة بانحراف معياري 6.013 مليون نسمة، كما بلغ معامل الارتباط بين الناتج المحلي الاجمالي وعدد السكان بالعراق 0.91 مما يؤشر لوجود علاقة طردية قوية جدا بين الناتج المحلي الاجمالي وعدد السكان، حيث بلغ معامل التحديد 0.83 وهذا يعني ان عدد السكان يؤثر في الناتج المحلي الاجمالي بما يقارب 83%.

جدول (2): بعض المؤشرات الاحصائية لبيانات العراق

المؤشر	المتوسط	الانحراف المعياري
الناتج المحلي الاجمالي	69392.92	77574.56
عدد السكان	27.272	6.013
الخطأ المعياري	33024.305	
معامل التحديد	0.83	
معامل الارتباط	0.91	

الجدول من إعداد الباحثين

جدول (3): الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو السنوي للعراق والسعودية والأردن ومصر (مليون دولار)

الدول	العراق		السعودية		الاردن		مصر	
السنوات	الناتج المحلي الإجمالي		الناتج المحلي الإجمالي		الناتج المحلي الإجمالي		الناتج المحلي الإجمالي	
	القيمة مليون دولار	معدل النمو السنوي	القيمة مليون دولار	معدل النمو السنوي	القيمة مليون دولار	معدل النمو السنوي	القيمة مليون دولار	معدل النمو السنوي
1991	2392.6	-	131336	12.5	4193	4. 3	36971	14.2-
1992	2960.56	24	136304	3.8	5311	26.6	41855	13.2
1993	1730.66	41.5 -	132151	3.0-	5606	5.5	46579	11.3
1994	1562	9.7 -	134327	1.6	6237	11.3	51898	11.4
1995	7500	380	142458	6.1	6727	7.8	60159	16
1996	8300	10.7	157743	10.7	6928	2.9	67630	12.4
1997	15300	84.3	164994	4.6	7248	4.6	78437	16
1998	18100	18.3	145773	11.6-	7914	9.1	84829	8.1
1999	23700	31	160957	10.4	8152	2.9	90711	7
2000	20969	11.5 -	188442	17.1	8464	3.8	99839	10.1
2001	17682	15.7 -	183012	2.9-	8980	6.1	97632	2.2-
2002	17437	1.4 -	188551	3	9584	6.7	87851	10.0-
2003	10621	39.1 -	214573	13.8	10198	6.4	82924	5.6 -
2004	24700	132.6	250339	16.7	11411	11.9	78845	5.0 -
2005	32116	30	315580	26.1	12611	10.5	87686	14
2006	54475	69.6	356630	13	14101	11.8	107484	20
2007	69556	27.7	381683	7	15833	12.2	130476	21.4
2008	107672	54.8	476305	24.8	21993	39	162464	24.5
2009	94291	12.4 -	376692	21 -	23853	8.5	188489	16
2010	110129	16.8	455922	21	26463	11	218387	15.9
2011	153032	39	597086	31	28881	9.1	235464	7.8
2012	189611	24	757039	27	30981	7.3	256669	9

المصدر: البنك الدولي

data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD 2

شكل (3) :الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار)

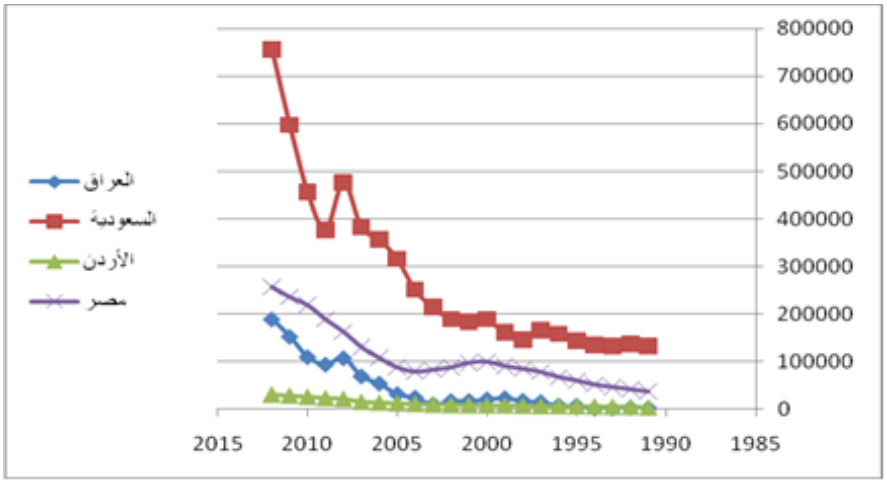

الشكل من إعداد الباحثين

الجدول رقم (4) ادناه يوضح المقارنات بين قيمة الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو السنوي % لكل دولة حيث بلغ متوسط قيمةالناتج المحلي الجمالي لجمهورية العراق 44719.86 مليون دولار بمعدل نمو سنوي صفر (نسبة للتذبذب في قيمة الناتج المحلي الاجمالي في كل سنة والسنة الاخرى)، اما قيمة الناتج المحلي الاجمالي للملكة العربية السعودية فقد بلغ 274904.4 بمعدل نمو سنوي بلغ 13.9، اما متوسط الناتج المحلي الاجمالي للأردن فقد بلغ 12803.14 بمعدل نمو سنوي 10.24 وفي مصر بلغ متوسط الناتج المحلي الاجمالي 108745.4 بمعدل نمو سنوي 9.44 .

جدول (4): المقاييس الاحصائية

المقياس	العراق		السعودية		الأردن		مصر	
	القيمة (مليون دولار)	معدل النمو السنوي	القيمة (مليون دولار)	معدل النمو السنوي	القيمة (مليون دولار)	معدل النمو السنوي	القيمة (مليون دولار)	معدل النمو السنوي
المتوسط	44719.86	0	274904.4	13.9	12803.14	10.24	108745.4	9.44
الانحراف المعياري	53394.88	0	171862.49		8218.8		63587.81	9.67
الخطا المعياري	11383.83	0	36641.21		1752.25		13556.96	2.06

الجدول من إعداد الباحثين

اما الجدول رقم (5) ادناه يوضح ما اذا كانت هنالك فروقات جوهرية بين قيمة الناتج المحلي الاجمالي للدول الاربعة المدروسة حيث نلاحظ ان قيمة F الخاصة بالجدول بلغت 32.873 بقيمة احتمالية 0.000 وهي قيمة ذات دلالة احصائية بمعنى انه توجد فروق بين قيمة الناتج المحلي الاجمالي للدول الاربعة.

ولمعرفة الفرق بين الدول فيما يخص هذا المؤشر ننظر الي جدول رقم (6) والذي يوضح الفروق بين القيم ولصالح اي من الدول مما يعطينا صورة واضحة عن المنافسة بين الدول.

جدول (5): تحليل التباين

مصادر الاختلاف	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة F	القيمة الاحتمالية
بين المجموعات	899872582715	3	299957527572	32.873	0.000
داخل المجموعات	766472458009	84	9124672119		
المجموع الكلي	166634040724	87			

الجدول من إعداد الباحثين

جدول (6) :اختبار اقل فرق معنوي واختبار Dunnett

	الدولة (1)	الدولة (2)	متوسط الفرق بين الدولتين	القيمة الاحتمالية
اقل فرق معنوي	العراق	السعودية	-230184.55	0.000
		الأردن	31916.72	0. 271
		مصر	64065.55	0.029
	السعودية	الأردن	262101.27	0.000
		مصر	166119	0.000
	الاردن	مصر	-95982.27	0.001
اختبار Dunnett t	السعودية	العراق	230184.55	0.000
	الأردن	العراق	-31916.72	0.271
	مصر	العراق	-64065.55	0.029

تم استخدام اختبار كل من اقل فرق معنوي واختبار Dunnett لمعرفة الفروق بين البلدان فيما يخص قيمة الناتج المحلي الاجمالي وقد تبين انه هنالك فرق معنوي بين كل من العراق والسعودية من جهة والعراق ومصر من جهة اخرى (القيمة الاحتمالية اقل من مستوى المعنوية 0.05) ولكن الفرق بين العراق والاردن غير معنوي مما يؤشر على عدم وجود اختلاف بين متوسط الفرق بين البلدين ، اما اختبار Dunnett فهو يعطي المقارنة مباشرة بين البلدان الثلاث باعتبار ان العراق هي البلد المقارن لها واعتمادا على ما سبق يتضح ان الميزة التنافسية بين البلدان لصالح السعودية والتي تاتي في المرتبة الاولى (الفرق كان بالموجب مما يعني انه لصالح السعودية) ثم العراق ثم مصر (الفرق بين العراق ومصر كان بالسالب مما يعني ان العراق اعلي من مصر) والمقارنة معدومة بين العراق والأردن لان

الفرق غير معنوي مما يعني انه لايوجد بين البلدين فيما يخص الناتج المحلي الاجمالي والذي يعتبر اهم عنصر في الميزة التنافسية.

الاستنتاجات: مما تقدم يمكن ان نستنتج الاتي :

1- بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي للعراق صفر مما يعني ان الناتج المحلي المحلي الاجمالي لها في تذبذب مستمر بين الزيادة والنقصان من عام الى اخر.

2- احتلت السعودية المرتبة الاولى من حيث الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو ثم العراق ومصر واخيرا الأردن.

3- هناك علاقة طردية قوية جدا بين الناتج المحلي الاجمالي وعدد السكان فيما يخص دولة العراق اذ بلغ 0.91 وان معامل التحديد بلغ 0.83.

4- هنالك فروق معنوية بين معدلات النمو للبلدان الاربعة المدروسة مما يحقق هدف البحث وهو التنقيب عن التنافسية.

الخاتمة

من خلال ما تقدم نستخلص نتيجة عدم ثبات الناتج المحلي الاجمالي لدى العراق مما يؤشر اعتماد العراق على الايرادات النفطية فقط في الموازنة العامة، وعدم توظيف العوائد الاخرى مثل الصناعة والزراعة واستثمارها بشكل صحيح أفقدته الميزة التنافسية التي كان بالإمكان أن يتمتع بها في حال استثماره لهذه العوائد للنهوض بقطاعات الاقتصاد الأخرى وتنويع مصادر الدخل. وقد عزز من ذلك التراجع الكبير في اغلب مؤشرات اقتصاد المعرفة، الأمر الذي أسهم وبشكل كبير في زيادة حجم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وتعميق الاختلالات الهيكلية، بما يجعل من الصعوبة بمكان تجاوزها في الأمدين القصير والمتوسط.

لذا يوصي الباحثين بأنه إذا ما أريد الارتقاء بالميزة التنافسية لمختلف قطاعات الاقتصاد العراقي فانه لابد من زيادة الاهتمام بمؤشرات اقتصاد المعرفة والتنمية البشرية، لتحقيق الأهداف التنموية وتجاوز الإخفاقات المتكررة في السياسات الاقتصادية السابقة، وتقليل الهدر في الموارد المتاحة والعمل على استخدامها بالشكل الأمثل، فضلاً عن إمكانية محاكاة تجارب البلدان الأخرى ذات الظروف والإمكانات المشابهة والتي حققت نجاحات متميزة في هذا المجال وصولاً الى تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي وبما يضمن استدامة التنمية.

الهوامش والمراجع

1. محمد عدنان وديع ، محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية، بحوث ومناقشات، تونس 21/19 ك1، 2001.

2.تقرير التنافسية العربية لعام 2012، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2012، ص21.

3.طارق نوير ، دور الحكومة الداعم للتنافسية: حالة مصر، المعهد العربي للتخطيط بالكويت،2002، ص5.

4.المصدر السابق نفسه، ص5.

5.دويس محمد الطيب، براءة الاختراع: مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول (الجزائر حالة) ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2005، ص5.

6.المصدر السابق نفسه، ص7.

7. محمد عدنان وديع ، مصدر سابق، ص10 وما بعدها.

8. لستر ثارو،"الصراع على القمة: مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان"، عالم المعرفة، العدد 204، 1995، ص53.

9. Organization for Economic Cooperation and Development (1996), «The Knowledge-based Economy, OECD Documents, OECD/GD (96) 102, p. 119 .

10.منتدى الرياض الاقتصادي، الاستثمار في رأس المال البشري واقتصاد المعرفة، الدورة الرابعة (نحو تنمية اقتصادية مستدامة)، الرياض، 2009، ص24.

11.بيت الحكمة والجهاز المركزي للإحصاء، تقرير التنمية البشرية الوطني 2014، ص 22.

12.المصدر السابق نفسه، ص23 وما بعدها

13.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، تقرير المعرفة العربي للعام 2009، نحو تواصل معرفي منتج، دبي، 2009، ص12.

أخرى:

1. البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية ، سنوات متفرقة

2.جمهورية العراق، وزارة النفط

)https://www.oil.gov.iq/index.php?name=Pages&op=page&pid=77

2. جمهورية العراق، الجهاز المركزي للإحصاء

ttp://www.cosit.gov.iq/AAS13/Industrial%20Statistics4/indu11.htm